ورقة علمية مقدمة بورشة لجنة التعليم العالي والبحث العلمي بالجمعية الوطنية للانتقالي (3-2)..

أهمية الإدارة والقيادة الأكاديمية للتعليم الجامعي في الجنوب

الأمناء قسم التقارير:

تواصل "الأمناء" نشرها ما جاء في الورقة البحثية العلمية المقدمة في ورشة لجنة التعليم العالي والبحث العلمي بالجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي لأستاذ الفيزياء بجامعة عدن، وعضو الجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي أ.د.خالد مثنى حبيب، والمعنونة بـ»أهمية تطوير البنية التحتية للتعليم الجامعي ودور الإدارة والقيادة الاكاديمية في عملية النهوض بالتعليم الجامعي".

الإدارة والقيادة الأكاديمية

إن الإدارة الناجحة هي أساس للعمل الناجح ليس في التعليم الجامعي فحسب بل في كل مجالات العمل، فمهما بلغت البنية التحتية من تطوير، ومهما بلغت الإمكانيات من وفرة، فلا يمكن حصد نجاح العمل وتحقيق أهدافه دون إدارة مهنية نزيهة وكفؤة، فكل شيء يهون الا الإدارة لاسيما وأنها تعد أولى شروط نجاح العمل. فهناك العديد من المنجزات الهامة في جامعة عدن تم العبث بها واعادتها الى نقطة الصفر بسبب سوء الإدارة، وهنا سنورد بعض الأمثلة منها المختبر المركزي البحثي الذي أسسه الأستاذ المرحوم صالح باصرة بتكاليف باهظة ليتم بعد ذلك تحويله تحت إدارة كلية التربية عدن ثم سرقته بالتزامن مع قيام ثورة الشباب في صنعاء في 2011م وبعدها تم سرقة أجهزة مختبرية ثمينة في كلية التربية ردفان بالتزامن مع قيام حرب 2015م وقبلها تم سرقة ميكروسكوبات ثمينة من مختبر الأحياء في كلية التربية صبر في عام 1996م، ورغم كل ذلك لم يحدث تحقيق شفاف حول هذه السرقات وسرقات أخرى لا نستطيع أن نحصيها، والتي عادة ما تقيد ضد مجهول بسبب ضعف الإدارة.

وإذا ما حظيت الجامعة بدعم مالي كبير من منظمات مانحة لتأسيس مختبرات تعليمية أو بحثية كما حدث مؤخراً مع كلية الهندسة فلم يتم تشغيل هذه المختبرات واستثمارها بشكل سليم لصالح الطلاب بسبب سوء الإدارة.

إن ضعف التخطيط وعدم التمييز بين الكليات من حيث الأهمية والحاجة وأولويات التأسيس ظهر جلياً خلال الفترة الماضية، فالتأخير الكبير في تأسيس كلية العلوم وتجاهل تشييد بنيتها التحتية رغم أهميتها كونها تختص بالعلوم الأساسية (الفيزياء والكيمياء والأحياء والرياضيات) أو ما تعرف بـ(إنتاج المعرفة) المرتبطة بكل المجالات التعليمية والتطبيقية يعود إلى سوء الإدارة الأكاديمية وفشلها. وبالتالي فإن كل ما نراه ونلمسه من تدهور وفساد في أجهزة الدولة ومنها الجامعات وما نتج عنها من عجز في الكوادر والكفاءات التدريسية سواء من الكوادر الوطنية أو من الوافدين يرجع في الأغلب لسوء الإدارة. كما إن الإدارة الناجحة تتطلب قيادات ناجحة منتقاة وفقاً لمعايير مهنية خاصة وخلفها قيادة سياسية تدعم وتشجع هذا التوجه.

إذا ما عدنا إلى الخلف إلى زمن دولة الجنوب وما تتضمنه من إدارة الحزب الواحد، سنجد الإدارة الناجحة ولو بحدها الأدنى لأن اختيار الكوادر القيادية يتم وفق معايير مهنية متفق عليها ليس هذا فحسب بل تخضع الإدارة ذاتها للإشراف والتقييم والرقابة والمحاسبة من قبل هيئات رسمية مختصة ناهيك عند دور النقابة الفعال الرديف للإدارة لمراقبتها والحد من أخطائها، وهو ما ينطبق على التعليم الجامعي الذي له تجربة غنية في هذا المجال.

وإذا أخذنا كلية من كليات جامعة عدن كنموذج للتعرف على نظام العمل الإداري فيها سنجد إن عميد الكلية يخضع نظرياً وعملياً لسلطة جماعية، وهي مجلس الكلية الذي من بين أعضائه ممثل عن النقابة وممثل عن الطلاب، في حين أن إدارة الكلية بعد احتلال الجنوب في عام 1994م حولت الكلية إلى اقطاعية خاصة بيد العميد، حيث ألغي تمثيل النقابة والطلاب من سلطة المجلس وهمش دوره ليبقى شكلاً لشرعنة سلطة العميد الفردية بالتصرف بالأموال والتعيينات والقرارات المصيرية للكلية دون رقيب أو حسيب، وهكذا دواليك تتعزز سلطة المسؤول الأول دون غيرها في كل المراتب الإدارية بدء بالكلية والجامعة ووزارة التعليم العالي، ومثلما تكون المقدمات تكون النتائج.

وإذا قبلنا بهذا الوضع مع افتراضنا جدلاً أن يتم تعيين المسؤول الأول بعد خضوعه لمعايير مهنية، لكانت نتائج مخرجات التعليم أفضل مما هي عليه الآن. ولكن إدارة وحدة 7/7 تعي ما تفعل، فغالباً ما تخضع تعييناتها لمعايير سياسية وحزبية ومناطقية وعلاقات شخصية أكثر منها مهنية لخدمة اجندات صنعاء في تجهيل الجنوب لتسهيل السيطرة عليه ونهب ثرواته وطمس هويته، وعلى هذا الأساس انطلقت عجلة إدارة التعليم الجامعي في الجنوب في ظل أوضاع غير طبيعية متجاوزة في حالات كثيرة لقانون الجامعات وبقية اللوائح المنظمة لشغل الوظائف القيادية في التعليم العالي والثوابت المتعارف عليها عالمياً في الجامعات الناجحة.

إن أولى الضربات الموجهة لإدارة التعليم العالي هو قرار الرئيس السابق علي عبد الله صالح بمساومة أعضاء هيئة التدريس برفع مرتباتهم مقابل التنازل عن انتخابات العمداء وهو ما حصل فعلا وهي القشة التي قسمت ظهر البعير، لاسيما وهذا القرار الخاطئ فتح الباب للقرارات الفردية للتعيينات وتضخيم الهيكل الإداري من خلال استحداث إدارات جديدة ليست موجودة في قانون الجامعات وبقية اللوائح الجامعية على سبيل المثال مساعدي نائب رئيس الجامعة ومساعدي الأمين العام.. وما الى ذلك من إدارات، ومثل هذا التضخم ترتبت عليه نتائج سلبية أهمها استنزاف ميزانية الجامعة ومواردها. كما تم تضخيم مجلس الجامعة بضم إلى عضويته مدراء مراكز تعليمية ومدراء بعض الإدارات المستحدثة المذكورة خلافاً للنظم واللوائح، وهو ما شكل عبئ على المجلس ومصدر تعطيل لنشاطه وقراراته لاسيما تجاه الكليات.

وفي مجال التعيينات تم إصدار تعيينات في قوام الهيئة التدريسية للتعليم الجامعي من كل حدب وصوب، وكثير منها من مرافق لا تمت بصلة للجامعة ولا للتعليم العام كالجيش والامن والمعاهد الحزبية ومرافق حكومية أخرى، ولم تنحصر مهامها على التدريس بل تعدت ذلك إلى شغل مناصب هامة في الجامعة، مكنتها من السيطرة على أغلب مفاصلها والتحكم بقراراتها، وهو ما شكل السبب الرئيس في تدهورها. ففي البلدان المتقدمة والجامعات الناجحة لا يحدث مثل هذا الخلط، فمثل هولا الكوادر تستوعبهم معاهد واكاديميات خاصة عسكرية وامنية وحزبية وليس الجامعة.

ورغم الملاحظات الواردة على هذا النمط المتبع في التعيينات الا انه لم يكن متاحاً للجميع بل يتم احتكاره على أشخاص محددين ومعروفين بالاسم يتم تدويرهم على المناصب دون غيرهم. وإن وجدت حالات استثنائية فسرعان ما تقال أو تستقيل لعدم توافقها مع الوضع السائد وعدم قدرتها على التغيير.

وفيما يتعلق بمدى توزيع التعيينات وفقاً للاحتياج، لم يتم الالتزام بهذا المبدأ حيث تم تكديس التعيينات في تخصصات بعينها على حساب تخصصات أخرى تفتقر إلى الكوادر النوعية، ناهيك عن تعيينات أعضاء هيئة تدريس في تخصصات غير تخصصاتهم.

وفي ذات السياق يتم تعيين الوظائف القيادية في الاغلب من تخصصات العلوم الإنسانية التي لا تعتمد على التطبيق في المختبرات ما قابل تهميش تخصصات العلوم الأساسية التي تحوز على اغلب البنية التحتية في الكليات من قاعات ومختبرات وطاقة كهربائية ومثل هذا السلوك بارز في كليات التربية، فعلى سبيل المثال لا للحصر الفيزياء التي تعد ام العلوم في العصر الحديث لم يصل أي دكتور منها حتى إلى منصب عميد كلية على مدى خمسين عاماً منذ تأسيس جامعة عدن في عام 1970م. كما تم استخدام ورقة التمثيل الوطني أو بالأساس المناطقي في التعيينات من خلال انتقاء كوادر بعينها لمحاولة تصوير للراي العام بأن هذه الكوادر تمثل مناطقها وتعمل لأجلها ومصلحتها في حين إن العكس هو الصحيح فمثل هولا الممثلين المفترضين يعمل الكثير منهم ضد أهلهم ومناطقهم وبصورة خاصة استهداف الكوادر المؤهلة والشريفة منهم والعمل ضمن اجندات وتحالفات عادةً ما تبنى على المواقف السياسية والعلاقات الشخصية والفساد والمحسوبية لخدمة مصالح ضيقة على حساب المصلحة العامة ومستقبل نضالات شعب الجنوب.

كما شملت التجاوزات في التعيينات تعيين عدد كبير من المعيدين يقارب الف معيد بعد حرب 2015م مشروطة بعدم المطالبة بالمستحقات بالتوثيق عبر المحاكم ومثل هذا العدد هو فوق طاقة وحاجة الجامعة ويؤثر سلبا عليها، ومثل هذا الاجراء لم يحصل في أي جامعة على مستوى العالم ويعود سبب ذلك الى نزع صلاحيات الأقسام العلمية وفشل الإدارة الاكاديمية على مستوى الجامعة والكلية. ومن ضمن التجاوزات في التعيينات ايضاً تم تعيين أعضاء هيئة تدريسية من محافظات الشمال في جامعات الجنوب من الذين قدموا إلى الجنوب بعد حرب 1994م، وعلى حساب استحقاق كوادر الجنوب، في حين لم يحصل كوادر الجنوب أي فرص تعيين في جامعات الشمال.

وفي مجال التقييم والتحفيز اتضح جلياً عدم الاهتمام بمبدأ التقييم من أساسه، فلم يتم تقييم حقيقي لأداء أعضاء هيئة التدريس والهيئة المساعدة وخاصة المعينين الجدد من دكاترة ومعيدين خلال فترة اختبارية معينة ولم يتم اشراك الطلاب في تقييم اساتذتهم ومدى الاستفادة منهم، إلى جانب عدم تحفيز الملتزمين والمبدعين وهو ما سبب الإحباط لهم بسبب عدم التمييز بين من يعمل ومن لا يعمل.

وبالنسبة للعلاقة بين إدارة الدراسات العليا والإدارة الاكاديمية ظهر جلياً عدم التناغم بين الادارتين خاصة فيما يتعلق بتحديد مسارات التخصصات وتراتبيتها، فمثلا في بعض الحالات يقبل الطالب في الماجستير او الدكتورة في تخصص في حين شهادته السابقة في تخصص آخر، بالإضافة الى تعدد برامج الدراسات العليا لنفس التخصص وعدم توحيد مناهجها وضعف أساليب تقويمها، ناهيك عن تعدد مصادر منح شهادات الماجستير والدكتوراه من كليات ومراكز تعليمية لا تجيز لها اللوائح ذلك وهي بالأساس غير معتدة من وزارة التعليم العالي، وعلى هذا الأساس خسرت الدراسات العليا كثيرا امام الدراسات الأولية في التنظيم والانضباط والتقيد باللوائح، فمن يمتلك معدل مقبول في الدراسات الأولية وتم قبوله بالدراسات العليا سيكون احتمال رسوبه غير وارد بل وسيتخرج بتقدير ممتاز في معادلة غير مألوفة في كل جامعات العالم.

أما فيما يتعلق بإدارة القبول والتسجيل للدراسات الأولية فهي لا تخلو من المشاكل والتجاوزات التي من أبرزها حرمان العديد من طلاب الجنوب من مقاعد الطب والهندسة واستبدالهم بطلاب من مناطق شماليه- لديهم جامعات في مناطقهم - بسبب المفاضلة في نظام القبول نظام السنة التحضيرية الذي أضر بشريحة واسعة من طلاب الجنوب بسبب فقرهم وعوزهم إلى جانب ضعف أساسهم التعليمي الناتج عن تدهور التعليم الابتدائي والثانوي في الجنوب الذي نفذ بسياسة ممنهجة وخبيثة من سلطة صنعاء بعد حرب 94م.

وبالنسبة لإدارة التعاقد الخارجي مع الأساتذة، فيتم استقدام أساتذة من الخارج والتعاقد معهم بالعملة الصعبة لسنين طويلة دون تقييم لأدائهم ومدى الاستفادة منهم من قبل الأقسام العلمية والطلاب، وعادةً ما يتم هذا الاستقدام خلافاً للمعايير والمواصفات التي تحددها الأقسام العلمية، ليس هذا فحسب بل ويتم تقليد بعضهم مناصب إدارية وأكاديمية على حساب الكوادر الوطنية أصحاب الحق الذين يعملون بإخلاص في الميدان، وهو ما ينم عن سوء الإدارة وضعف الرقابة والمتابعة لنشاط أولئك المتعاقدين الذين منحت لهم الثقة المطلقة بغير مكانها، وبعد ان ثبت على بعضهم فساد وسوء استخدام للمسؤولية تم الاستغناء عنهم بعد فوات الأوان.

وبالنسبة للتعامل مع المنقطعين عن العمل فقد تم تفريغ العديد من الكوادر الاكاديمية الوطنية عن التدريس لأجل غير مسمى مع استمرار صرف رواتبهم إما بسبب شغلهم لمناصب قيادية أو وظائف أخرى أو تعاقدات في جامعات أخرى داخل الوطن وخارجه في الوقت الذي يوجد المئات من المعينين إداريا يعملون دون رواتب ودون شواغر مالية تجاوز بعضهم العشرون عاماً.

وفيما يتعلق بإدارة الكليات الجديدة والمراكز التعليمية المستحدثة، فهناك العديد من الكليات الجديدة بما فيها الكليات الريفية والمراكز التعليمية التابعة لجامعة عدن دون تقييم لعملها بل ودون اعتماد رسمي من وزارة التعليم العالي بما يظهر سياسة تمييزية للوزارة تجاه جامعات الجنوب، ومثل هذا الفعل تترتب عليه أضرار على الخريجين المتمثلة بعدم اعتماد وثائقهم داخل البلد وخارجه، وتتحمل الإدارات المتعاقبة للجامعة والكليات جزء من المسؤولية بسبب تقصيرها في المتابعة لاستحصال الموافقة على اعتماد تلك الكليات، وتأتي كلية التعليم عن بعد أبرز الكليات الجديدة الغير معتمدة، والتي تمنح شهادات من جامعة عدن في ظل غموض يكتنف مشروعية آلية عملها خارج حدود الدولة اليمنية وفي ظل شكوك حول سلامة التصرف بإيراداتها.

وبالنسبة للدعاوي القضائية المرفوعة من قبل منتسبي التعليم العالي في الجنوب ضد الإدارة تبين إن جامعة عدن هي في صدارة المرافق الحكومية التي يرفع منتسبيها دعاوى قضائية ضدها على غير المألوف، وغالبا ما تخسر الجامعة مثل هذه القضايا، وهذا مؤشر على وجود فساد إداري وتقصير في عمل الإدارة تجاه كوادرها وموظفيها.